

## إشكالية الهوية الوطنية في العراق..الأصول والحلول

أ.م.د. علي عباس مراد

### فرع الفكر السياسي

إذا كان الباحث الفرنسي (جان ماري بونوا) قد لاحظ ومنذ أواسط عقد السبعينيات من القرن العشرين أن الوسواس الذي يسود عصره هو وسواس انطواء كل منا وانعزاله في أرضه والتأكيد على اختلافه وتمايز هويته الخاصة بما يستدعي الإلحاح على وحدة الإنسان وهويته الكونية. فإن الذي يسود في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين هو وسواس خروج كل منا من أرضه وعزلته وانفتاحه على الآخر وتخليه عن اختلافه وفقدانه لهويته الخاصة بما يستدعي الإلحاح على تمايز الهويات وتفردتها. ولكن اختلاف الظروف في الحالتين، وتباين نوع الوسواس السائدة فيهما والدعوات بشأنها وعلى الضد منها، يجب ألا ينسينا أن جوهر هذه الوسواس وروحها كان واحدا في الحالتين وهو إشكالية الهوية التي تظهر كتأرجح بين قطب التفرد الفاصل الذي يعير للاختلافات أهمية كبيرة وقطب الوحدة الشمولية الذي لا يعير للاختلافات كبير أهمية. لذلك تبدو الهوية وهي تحتاج اليوم، مثلما احتاجت من قبل، إلى البحث في طبيعتها وعناصرها ودواعي الاهتمام بها وإشكالاتها وحلولها مما يمثل هدف هذه الدراسة ولكن من منظور حالة الهوية في العراق. حيث أشر تطبيق نظام الديمقراطية التوافقية في العراق وفقا لأسلوب المحاصصة الطائفية وليس السياسية ملامح ضعف الهوية الوطنية العراقية خلال الحقبة المنصرمة من تجربة البناء الديمقراطي بعد 9/نيسان/2003 الأمر الذي ينطوي، في ظل التنافس الحاد على السلطة بين القوى السياسية الوطنية والدول الإقليمية بعد انتخابات آذار/2010، على تهديد محتمل ليس لنجاح هذه التجربة بل وحتى استمرارها إن لم يصل إلى حد تهديد وجود العراق ككيان اجتماعي وسياسي موحد وهو ما يتطلب النظر في الظروف المسببة لذلك الضعف وشروط معالجته.

ويقدر تعلق الأمر بالحالة موضوع الدراسة، فإن من الوقائع الثابتة أن الدولة العراقية تكوين اجتماعي سياسي جغرافي حديث، وأن المكون البشري فيها تشكل من

ولايات تضم جماعات بشرية تنتمي إلى قوميات وأديان ومذاهب متعددة ومتنوعة لم تكن تجمعها قبل ذلك وتوحد بينها أرضا وبشرا إلا رابطة انتمائها للدولة العثمانية. ولكن غلبة سمة التعددية على التكوين الاجتماعي العراقي ليست مشكلة بحد ذاتها، لأن معظم مجتمعات العالم ذات طبيعة تعددية بهذا الشكل أو ذلك، ولكن المشكلة في حالة كل مجتمع تعددي بما في ذلك المجتمع العراقي إنما تكمن في معاناته من أمرين:

الأمر الأول: غلبة عوامل التفرقة والتنافر على عوامل التجانس والتلاحم بين مكونات المجتمع التعددي.

الأمر الثاني: فشل الأساليب الحكومية والأهلية لإدارة علاقات التفاعل بين التنوعات المجتمعية بما يهدد استقرار الدولة وحتى استمرارها.

وإذ أدارت الحكومات العراقية المتعاقبة البلاد بأسلوب لا يعترف حقيقة بالتعددية الثقافية ولا يراعي متطلباتها، فقد فشلت في بناء روح المواطنة العراقية، وعجزت عن خلق هوية وطنية كلية جامعة قادرة على احتواء المكونات المجتمعية العراقية واستيعاب هوياتها الفرعية السابقة على الدولة الوطنية الحديثة التي تتطلب نوعاً من الهوية والانتماء يكون جديداً من حيث الشكل والمحتوي. وتسبب العجز المستمر للدولة العراقية عن حل إشكالية الهوية فيها أو احتوائها كلياً وبشكل ناجز في تقاوم تلك الإشكالية واتساعها لتبلغ ذروتها في العقدين الأخيرين من القرن العشرين بعد أن امتزجت تدريجياً مع الإشكاليات الأخرى للتنمية في العراق كالشرعية والمشاركة والاندماج والتغلغل والتوزيع لتزيد كل إشكالية منها درجة تعقيد الإشكاليات الأخرى وترفع مستوى حدتها. ولكن نشأة واستمرار إشكالية الهوية في العراق لا ترتبط بالعوامل الاجتماعية والسياسية التاريخية الداخلية فحسب، بل وترتبط أيضاً بتدخلات القوى الإقليمية والدولية في الشأن العراقي، وخصوصاً بعد عام 2003، وهو ما تجلّى في تحديدها لهوية أجزاء من المكون الاجتماعي العراقي العام (الكورد، التركمان) وتعاملها معها بدلالة انتماءاتها القومية والتغاضي عن انتماءاتها الدينية والطائفية، وتحديدها لهوية جزء آخر من المكون الاجتماعي العراقي العام (العرب) وتعاملها معه بدلالة

انتماءاته الدينية-المذهبية (الشيعة والسنة) والتغاضي عن انتمائه القومي. حيث تسببت هذه التحديدات وقبول المكونات المجتمعية العراقية بها وسكوته عنها في فتح الطريق أمام التدخلات الخارجية في الشأن العراقي مما نتج عنه في النهاية عملية سياسية سقيمة تقوم على المحاصصة الطائفية والقومية، وديمقراطية يقال إنها توافقية لكنها في واقع الحال (توافقية) لأنها تسببت في إيقاف أحوال البلاد والعباد إن لم ترجع بها إلى الوراء، ودستور دائما كان نقده أكثر بكثير من مدحه، وانتهى الأمر بعمليات واسعة للقتل والتهجير على الهوية الطائفية لم تكن بالتأكيد حربا طائفية لا مجتمعية ولا أهلية.

ولكن معاناة أي مجتمع أو دولة من إشكالية ضعف أو غياب الهوية الكلية الجامعة، لا يجعل منها بالضرورة إشكالية أزلية، لأن الهويات المختلفة يمكن أن تتعايش وتتفاعل سلميا، والجماعات البشرية يمكن أن تغير هوياتها أحيانا تغيرا جذريا، ولكن حدوث أي من ذلك يفترض توفر شروط أهمها:

- إقرار الهوية لإلام الحاضنة بشرعية وحق الوجود لكل الهويات الفرعية في إطارها والاعتراف لها بحقوقها وحرّياتها وشرعية ضمانها دستوريا وقانونيا.

- إقرار كل هوية فرعية للهوية أو الهويات الفرعية الأخرى بشرعية وحق الوجود والاعتراف لها بحقوقها وحرّياتها وشرعية ضمانها دستوريا وقانونيا.

- إدراك كل الهويات الفرعية واتفاقها على الحاجات والمصالح والأهداف المشتركة بينها في إطار الهوية الأم الحاضنة، وأن الانتماء للهوية الأم والتفاعل الايجابي في إطارها هو شرط تلبية تلك الاحتياجات وضمن المصالح وتحقيق الأهداف.

- إدراك كل الهويات الفرعية واتفاقها على التهديدات والمخاطر المشتركة التي تواجهها في إطار الهوية الأم الحاضنة، وأن الانتماء للهوية الأم والتفاعل الايجابي في إطارها هو شرط مواجهتها والتصدي لها.

ويمثل الاعتراف المتبادل بالهوية واحترام حقوقها وحرّياتها الجوهر والقاسم المشترك بين كل هذه الشروط، ولا يستدعي هذا الاعتراف ولا يستوجب بالضرورة لا إلغاء الهويات الفرعية الخاصة ولا يمنع اندماجها في الهوية المجتمعية السياسية الكلية

العامة (الهوية الوطنية)، بل يمهّد في الحقيقة ويؤسس لإعلاء شأن الهوية الكلية العامة على قاعدة احتضانها للهويات الفرعية الخاصة واحترام حقوقها وحرّياتها دون إلغاء ولا تهميش. ولعل أهم شروط تحقيق الاتفاق المجتمعي العراقي على الهوية الوطنية الموحدة هي:

1. قدرة الهوية الوطنية العراقية الجامعة على تحقيق المصالحة الفعلية مع نفسها أولاً ومع الهويات المجتمعية العراقية الفرعية التي تحتضنها ثانياً على قاعدة الاعتراف بشرعية وجود هذه الهويات وتوفير الضمانات الدستورية والقانونية النظرية والعملية لتحقيق لمساواة بينها في الحقوق والواجبات.

2. قدرة الهوية الوطنية العراقية الجامعة على احتضان الهويات المجتمعية العراقية الفرعية عبر التطبيق الفعلي لما يمكن تسميتها:

معادلة ت م = 2 (تأمين المصالح + تظمين المخاوف)

بما يجعل التكامل والتعايش السلمي الايجابي بين الاثنيين طبيعياً وتلقائياً. ولا يمكن أن تتوفر هذه الشروط إذا لم تتحقق المصالحة مع الذات ومع الآخر في فعلياً، وهي لم تتحقق في العراق حتى الآن بفعل الاختلافات الجذرية بين مبادئ وأهداف العمل السياسي والاجتماعي للقوى والكتل السياسية، واستمرارها في العمل ضد بعضها عبر حشد أنفسها على قاعدة المحاصصة التي أرست سياسات دولة الاحتلال والتدخلات الإقليمية والدولية أسسها القومية (الكوردية والتركمانية) والطائفية (العربية السنية والعربية الشيعية).